استبعاد محتمل لحفتر وسيف الإسلام يفتح طريق الرئاسة لباشاغا

ص4

الشاب خالد العدو الجديد للنظام الجزائري

ص16

مسرح الماريونيت يتوهّج مجدّدا في سوريا

ص15

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2021/11/19

14 ربيع الثاني 1443

السنة 44 العدد 12245

Friday 19/11/2021

44th Year, Issue 12245

واشنطن تعد لكارتيل «كونترا أوبك» في مواجهة أوبك+

المبادرة الأميركية رسالة إلى أوبك: عليك أن تغيّري سلوكك

واشنطن – تحركت الولايات المتحدة لبناء كارتيل عالمي جديد من المستهلكين الكبار للنفط والبدء بسحب كميات كبيرة من الاحتياطات الاستراتيجية لمواجهة تمنّع لمجموعة أوبك+ تقوده السعودية لزيادة الإنتاج والعمل على تراجع الأسعار.

وقالت مصادر مطلعة إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن طلبت من بعض أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم، ومنها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، دراسة استخدام احتياطاتها من الخام في مسعى منسق لخفض الأسعار وتحفيز التعافي الاقتصادي.

ومن شأن الاستجابة المنسقة لاستحداث كارتيل عالمي جديد على الضد من أوبك+ (كونترا أوبك)، قد يحول المطالبات الأميركية للسعودية بكبح الأسعار عبر زيادة الإنتاج إلى ضغط سياسي واقتصادي تشترك فيه الصين والهند واليابان ومن المتوقع أن يستقطب الأوروبيين.

ويأتي هذا الطلب غير المعتاد بينما يقاوم بايدن الضغوط السياسية جراء ارتفاع أسعار البنزين وغير ذلك من التكاليف الاستهلاكية الأخرى وهو ما يعود إلى انتعاش النشاط الاقتصادي من مستوياته المتدنية خلال فترات مبكرة من جائحة كورونا.

ويعكس كذلك إحباط الولايات المتحدة المتزايد من منظمة أوبك وحلفائها، ومن بينهم روسيا فيما يعرف بتجمع أوبك+، الذي رفض الطلبات المتكررة من واشنطن للإسراع بزياداته في إنتاج النفط.

> نجاح كارتيل «كونترا أوبك» يعتمد بالدرجة الأولى على تجاوب الدول الكبرى المستهلكة كالصين والهند وأوروبا

وقال أحد المصادر "نحن نتحدث عن رمزية إرسال أكبر مستهلكي النفط في العالم رسالة إلى أوبك مفادها: عليك أن تغيّري سلوكك".

والسحب من الاحتياطي الاستراتيجي هو الخيار الوحيد المطروح أمام الدول المستهلكة، نظرا إلى أن لاعبين رئيسيين عاجزان عن التقدم ببدائل لأسباب سياسية وعملية مختلفة وهما إيران التي تواجه مقاطعة وعقوبات دولية، والعراق الذي لا يزال يراوح مكانه إنتاجيا، على الرغم من امتلاكه لاحتياطات لا تقل عن مستوى الاحتياطي السعودي.

ووقّعت الكثير من شركات النفط الأميركية اتفاقيات تخارج مع شركة النفط العراقية بعد أن تراجعت الأسعار إلى ما دون 30 دولارا للبرميل وزيادة التهديدات الأمنية، إلا أن شركة شيفرون قررت العودة إلى العمل في العراق لتطوير حقول عملاقة جنوب البلاد بتشجيع من حكومة مصطفى الكاظمي.

لكنّ الإمارات اللاعب الصاعد إنتاجيا في سوق النفط العالمية قد تشكل الفارق، على الرغم من الخلاف مع الرياض الذي تم احتواؤه سريعا حول المستفيد من زيادة حصص الإنتاج داخل أوبك+. فقد سعت شركة أدنوك، وهي شركة الإنتاج النفطي الرئيسية في أبوظبي، على مدى الأعوام القليلة الماضية إلى تطوير حقولها واستغلال حقول جديدة وتوسيع شبكة الضخ والأنابيب والتحميل البحري، بما فيها خط نقل استراتيجي وميناء تحميل يتجاوز مضيق هرمز بالكامل.

ويعتمد نجاح "كونترا أوبك" بالدرجة الأولى على تجاوب الدول الكبرى المستهلكة.

وقالت الصين إنها تعمل على السحب من احتياطيّها النفطي، مما يجعل الاقتراح الحالي يمثل تحديا لم يسبق له مثيل لأوبك، التكتل الذي يؤثر على أسعار النفط منذ أكثر من خمسة عقود لأنه يشمل الصين أكبر مستورد للنفط في العالم. وقال مكتب الاحتياطات الحكومي الصيني إنه يعمل على السحب من احتياطات النفط الخام، غير أنه رفض التعليق على الطلب الأميركي.

وسبق أن نسقت الولايات المتحدة وحلفاؤها السحب من احتياطات النفط الاستراتيجية، في مواقف منها على سبيل المثال خلال الحرب في ليبيا، عضو أوبك، عام 2011.

وفي اليابان، قال مسؤول بوزارة الصناعة إن الولايات المتحدة طلبت تعاون طوكيو في مواجهة ارتفاع أسعار النفط، لكنه لم يؤكد ما إذا كان الطلب شمل سحبا من الاحتياطات لخفض الأسعار.

وأكد مسؤول كوري جنوبي طلب واشنطن من سول استخدام بعض احتياطيّها النفطي وقال "نراجع بعناية الطلب الأميركي، غير أننا لا نسحب من الاحتياطي النفطي بسبب ارتفاع أسعار النفط. قد نستخدم بعض الاحتياطي النفطي في حال وجود اختلال في الإمدادات، لكننا لا نواجه بذلك ارتفاع أسعار النفط".

ويبلغ حجم الاحتياطي الاستراتيجي حوالي 606 ملايين برميل مخزنة في كهوف بأربعة مواقع شديدة الحراسة على سواحل لويزيانا وتكساس. وتكفي هذه الكمية لسد الطلب الأميركي لفترة تزيد على الشهر، وتحتفظ الولايات المتحدة أيضا بكميات صغيرة من وقود التدفئة والبنزين في شمال شرق البلاد.

شروق أم غروب

وبخلاف الولايات المتحدة، يتعين على الدول الأخرى الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية وعددها 29 دولة من بينها بريطانيا وألمانيا واليابان وأستراليا الاحتفاظ باحتياطات من النفط للطوارئ تغطي صافي الواردات لفترة 90 يوما. وتملك اليابان واحدا من أكبر الاحتياطات بعد الصين والولايات المتحدة.

والصين عضو منتسب إلى وكالة الطاقة الدولية وهي أكبر مستورد وثاني أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم. وقد كونت احتياطيّها النفطي الاستراتيجي قبل 15 عاما وأجرت أول مزاد لبيع كميات من الاحتياطي في سبتمبر الماضي.

وتحتفظ الهند العضو المنتسب أيضا إلى وكالة الطاقة الدولية وثالث أكبر الدول المستوردة والمستهلكة للنفط باحتياطيّ استراتيجي.

وذكر مصدر أميركي شارك في المناقشات أن حصة الولايات المتحدة من أيّ سحب محتمل من الاحتياطات سيتعين أن تكون ما بين 20 و30 مليون برميل كي تؤثر على الأسواق. وقد يكون هذا السحب في صورة بيع أو اقتراض من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي.

ولجأت الولايات المتحدة إلى تكوين احتياطي استراتيجي من النفط في سبعينات القرن الماضي بعد حظر النفط العربي لضمان حصولها على إمدادات كافية لمواجهة حالات الطوارئ.

دور مصر أكبر من بوابة أو مقاول في مشروعات الإعمار داخل غزة

القاهرة – يهدد انشغال مصر بالملف الإنساني لقطاع غزة بحصر دورها في مجرد توفير ممر للقطاع وتحولها إلى مقاول في مشروعات إعادة الإعمار، وبالتالي إبعادها عن دور الوساطة في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأعلن وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي الأربعاء أن بلاده وقّعت مع مصر اتفاقيات لتوريد وقود ومواد بناء أساسية لغزة خلال الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين في أوسلو.

وتسعى القاهرة لأن تسير بالتوازي بين تخفيف المعاناة عن المواطنين في غزة واستئناف المفاوضات، غير أن الواقعين الإقليمي والدولي لا يسمحان بفتح طاقة أمل في عملية التسوية، لكنهما لا يمانعان من المساعدة كي لا يتحول الغليان إلى انفجار.

ودعت هذه المخاوف مصر إلى تقديم مقاربة جديدة لإعادة الإعمار أعلنت من خلالها تقديم 500 مليون دولار مساعدات لغزة، وتحاول تمرير مقاربتها عبر تفاهمات واتفاقيات مع إسرائيل وقطر وقوى دولية لها علاقة بما يجري في القطاع، فإذا لم تكن قادرة على التحرك سريعا في مسار التسوية فعليها التحرك على مسار الإعمار.

وتخشى دوائر سياسية في القاهرة أن يقود الانهماك في عملية إعادة الإعمار إلى تبدل في الأولويات والأدوار، ويصبح هذا الملف حاكما للكثير من تصورات مصر في التعامل مع القضية الفلسطينية، حيث مثلت القضية الفلسطينية أحد أهم محددات الأمن القومي خلال عقود طويلة.

وعقد متابعون مقارنة بين ما يجري بشأن التركيز على إعادة الإعمار والمشروعات التي تسعى مصر للانخراط فيها داخل غزة، وبين العلاقة التي ربطتها بالقطاع في السنوات الأخيرة لعهد الرئيس المصري الراحل حسني مبارك.

واقتصر دور القاهرة حينذاك تقريبا على التغاضي عن تهريب المساعدات للقطاع عبر الأنفاق، وضبط عملية دخول الفلسطينيين من معبر رفح وخروجهم، ما أرهق الإدارة المصرية في الدفاع عن نفسها والحفاظ على أمنها القومي.

ويشير المتابعون إلى أن إسرائيل تمكنت في عهد مبارك من جذب انتباه مصر لغزة وأغرقتها في تفاصيل فرعية، وتم تصوير ما كان يجري فيها على أنه جوهر القضية.

ويمكن أن تعيد التطورات الراهنة مربع الزخم المصري الذي ولدته حرب غزة إلى الوراء مرة ثانية، فحجم معالجة الأوضاع من إعادة إعمار وضبط المقاومة والتهدئة والأمن أصبح يفوق التركيز على الجوانب الرئيسية في القضية الأم.

ويمكن أن يحصر الانجذاب إلى معادلة الإعمار وروافدها الاقتصادية دور مصر في قضايا إنسانية بحتة، وهو ما تريده إسرائيل لتفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها التاريخي الاستراتيجي، بما يؤثر سلبا على الأمن القومي المصري على المدى البعيد.

ويدعم الاتفاق الأمني الذي عقدته اللجنة العسكرية المصرية – الإسرائيلية بشأن زيادة عدد قوات حرس الحدود مؤخرا، في ممر صلاح الدين داخل رفح من ناحية غزة، ما يشاع بأن القطاع يستعد لمرحلة جديدة من الترتيبات، فوجود قوات عسكرية مصرية أكبر يشير إلى أن هناك توجهات من المرجح أن يتمّ تدشينها خلال الفترة المقبلة تتعلق بمشاركة القاهرة بقوة في مشروعات إعادة الإعمار داخل غزة.

> توقيع القاهرة والدوحة لاتفاقيات لتوريد الوقود ومواد البناء لقطاع غزة يذكر بالعلاقة بين الطرفين خلال عهد مبارك

وأشار أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس أيمن الرقب إلى أن الاتفاقيات بين مصر وقطر جرت بموافقة إسرائيل، وشهدت الفترة الماضية اجتماعات متتالية بين الأطراف الثلاثة لضمان وصول المشتقات النفطية إلى محطات الكهرباء في غزة لزيادة ساعات تشغيلها، وتجد الدوحة في التعاون مع القاهرة عبر المشاركة في تمويل تلك الإمدادات فرصة مناسبة على طريق التقارب السياسي بينهما.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الجهود الاقتصادية المصرية في القطاع تخدم التحركات السياسية على أكثر من مستوى، إذ أنها تسعى للحفاظ على حالة التهدئة والإسراع بجهود إعادة الإعمار وتهيئة الأجواء المناسبة لتأمين الحدود الشرقية لمصر.

وعززت مصر دورها في القطاع بالعديد من الأدوات مؤخرا، وفتح نجاحها في وقف الحرب الإسرائيلية على القطاع في مايو الماضي بابا لإمكانية أن يتسع تأثيرها في المنطقة بعد أن ثمنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن هذا الدور.

واشنطن منزعجة من وضع الحريات الدينية والعقائدية في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – أدرجت الخارجية الأميركية الجزائر في خانة الدول المنتهكة للحريات الدينية، إلى جانب عدد من الدول لتعود بذلك القضية إلى دائرة الاهتمام الأميركي رغم مزاعم الجزائر بتكريس حريات التدين في دستور العام 2020.

ويتعلق الأمر بتصنيف مؤقت، وهو ما يشير إلى أن الاهتمام الأميركي حول حرية التدين والمعتقد لا زال مركزا على الجزائر التي لديها سجل قاتم في هذا المجال.

وتعود القضية إلى سنوات ماضية، تم خلالها إدراج الجزائر ضمن لائحة الدول غير المحترمة للحريات الدينية والعقائدية، الأمر الذي يعطي الانطباع بأن الانتقادات الأميركية لازالت محل تجاهل من طرف الحكومة الجزائرية.

وذكر بيان للخارجية الأميركية بأن واشنطن أدرجت الجزائر ضمن لائحة مؤقتة لدول "تحت المراقبة" بسبب انتهاكات جسيمة للحريات الدينية، وهو تكرار لتقارير سابقة صادرة عن نفس الهيئة، الأمر الذي يوحي بأن "قلق الولايات المتحدة الأميركية حول الحريات الدينية لا زال هو نفسه، بسبب استمرار نفس الوضع".

وأكد وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن أن "الولايات المتحدة لن تتنازل عن التزامها بالدفاع عن حرية الدين أو المعتقد للجميع وفي كل بلد".

وانتقد بلينكن ما أسماه بـ"مضايقة الحكومات في أماكن عديدة حول العالم للأفراد وتهديدهم وسجنهم وقتلهم لمجرد سعيهم لعيش حياتهم وفقا لمعتقداتهم".

ويرجح مراقبون للشأن الجزائري أن تكون خطة الحكومة الجزائرية لتأمين الاستقرار الديني والاجتماعي، من أجل الحيلولة دون تغلغل المذاهب الإسلامية أو الديانات الأخرى، ووضعها لاستراتيجية شاملة للتحكم في الخطاب الديني، بالإضافة إلى وضع المرافق والكادر الديني تحت وصايتها، مصدر قلق للمهتمين بالحريات الدينية والعقائدية في واشنطن، خاصة في ظل التقارير التي تتحدث عن مضايقات رسمية لأتباع بعض المذاهب والديانات الأخرى.

وتتحدث الحكومة الجزائرية عن إحصائيات تقارب المئة في المئة، للمسلمين على أراضيها.

وكرّس الدستور الجزائري المعدل في نوفمبر 2020 حرية المعتقد والتدين في البلاد، وضمن ذلك لكل الأفراد ضمن أطر منظمة، إلا أن ظهور أماكن تدين سرية في البلاد، على غرار أتباع المذهب الأحمدي والكركرية وبعض دور العبادة المسيحية خاصة في منطقة القبائل ظل محل إزعاج للسلطات الجزائرية مخافة استهداف استقرارها الاجتماعي والديني، الأمر الذي يكون قد سوّق له على أنه تضييق على الحريات الدينية والعقائدية.

ومنذ العام 2006 وضعت الحكومة الجزائرية أطرا قانونية لنشاط دور العبادة المسيحية وللجمعيات الدينية من أجل سد المنافذ على المذاهب الدخيلة على غرار التشيع والأحمدية والكركرية، مقابل إيلاء أهمية ودعم للمذهب الصوفي المحلي ليكون مرجعية دينية للبلاد.

وأعلن الأمن الجزائري خلال العامين الأخيرين عن تفكيك العديد من الشبكات الدينية التي تنشط في عدد من مدن ومحافظات البلاد، حيث تم العثور على أماكن عبادة سرية ومنشورات تحريضية في كل من سكيكدة وعين الدفلى وتيزي وزو.

وكان أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي قد نددوا في يوليو الماضي في رسالة موجهة إلى وزارة الخارجية الأميركية بانتهاكات الحرية الدينية في الجزائر، وطالبوا وزير الخارجية بـ"اتخاذ إجراءات ضد المعاملة التمييزية تجاه أعضاء الأقليات الدينية في الجزائر، بمن في ذلك المسيحيون البروتستانت والطائفة الأحمدية".

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1